التقرير السنوي

٢٠٠٢

صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

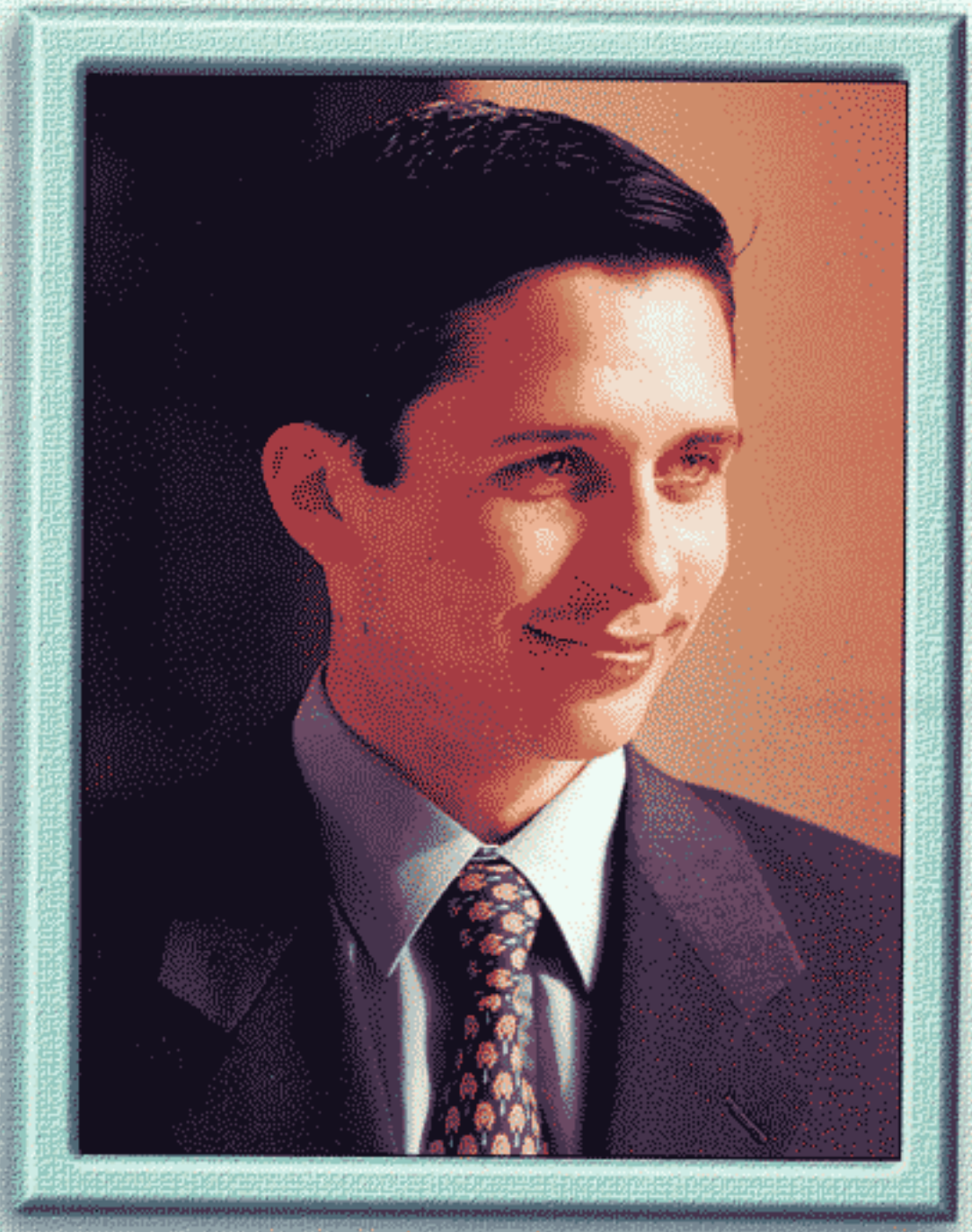

صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير حمزة بن الحسين المعظم

مجلس الإدارة

الرئيس :

بنك الإسكان للتجارة والتمويل	السيد زهير الخوري

نائب الرئيس :

البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	السيد موسى شحادة

الأعضاء :

البنك العربي	السيد مفلح عقل
البنك الأهلي الأردني	السيد نبيل وهبه
البنك الأردني الكويتي	اسيد محمد ياسر الأسمر
البنك العقاري المصري العربي	السيد سمير مهدي
سيتي بنك	السيدة سهير العلي
البنك المركزي الأردني - عضو مراقب	

مدير الجمعية

عضو مجلس الإدارة المنتدب السيد مفلح عقل

فاحصو الحسابات

السادة مأمون فروقة وشركاه

أعضاء الجمعية

البنوك التجارية وبنوك الاستثمار

١ – بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
٢ – بنك الأردن
٣ – بنك الأردن والخليج
٤ – البنك الأردني الكويتي
٥ – البنك الأردني للاستثمار والتمويل
٦ – بنك الاستثمار العربي الأردني
٧ – بنك الإسكان للتجارة والتمويل
٨ – البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار
٩ – البنك الأهلي الأردني
١٠ – مصرف الرافدين
١١ – بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
١٢ – بنك ستاندرد تشارترد كرندليز
١٣ – سيتي بنك
١٤ – بنك الشرق الأوسط للاستثمار (مجموعة سوسيته جنرال)
١٥ – بنك الصادرات والتمويل
١٦ – البنك العربي ش. م. ع
١٧ – البنك العقاري المصري العربي
١٨ – بنك فيلادلفيا للاستثمار
١٩ – بنك القاهرة عمان
٢٠ – بنك HSBC

مؤسسات الإقراض المتخصصة

٢١ – شركة بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان (بيتنا)
٢٢ – بنك الإنماء الصناعي
٢٣ – مؤسسة الإقراض الزراعي
٢٤ – بنك تنمية المدن والقرى

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة ١١

أولاً : نشاطات الجمعية

١ – الاجتماع العادي للهيئة العامة ١٢
٢ – النظام الأساسي للجمعية ١٢
٣ – ميثاق سلوكيات العمل المصرفي ١٢
٤ – تمويل العطاءات المحالة على المقاولين مقابل التنازل عن مستحقاتها لصالح البنوك ١٢
٥ – قرارات المحاكم ورؤساء الاجراء بالحجز على الكفالات (خطابات الضمان) ١٣
٦ – العقارات المسجلة باسم البنوك تسديداً لديونها ١٣
٧ – قانون التنفيذ رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ ..... ١٤
٧ – تعليمات إجراءات وعقوبات مخالفات البنوك ١٤
٨ – رسوم طوابع الواردات ١٤
٩ – إنشاء وحدة الكترونية لتبادل المعلومات ما بين البنوك ١٥
١٠ – المؤسسة العامة لضمان الودائع / الرصيد الدائن في حساب الجاري مدين ١٥
١١ – الوكالات العدلية وتعيين كاتب عدل مقيم ١٥
١٢ – صيغ الكفالات المعتمدة من دائرة اللوازم العامة ١٦
١٣ – تعديل قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم ١٦
١٤ – قانون ايجار الأموال غير المنقولة ١٦
١٥ – قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين ١٦
١٦ – المساحين المرخصين والخبراء العقاريين المعتمدين ١٧
١٧ – مجلة البنوك ١٧
١٨ – التدريب المصرفي والندوات والمؤتمرات ١٧
١٩ – تبادل المعلومات ١٧
٢٠ – الوضع المالي للجمعية ١٧

ثانياً : التطورات المصرفية

١ – التفرع المصرفي ١٩
٢ – القروض المصرفية المجمعة ٢٤
٣ – قراءة في الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة ٢٦
٤ – العاملون في الجهاز المصرفي الأردني ٣١

ثالثاً : البيانات الحسابية الختامية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠٠٢ ..... ٣٥

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين

يسر مجلس إدارة الجمعية أن يضع بين أيديكم التقرير السنوي الرابع والعشرين والذي يتضمن عرضاً لأبرز النشاطات التي قامت بها الجمعية عام ٢٠٠٢.

أظهرت النتائج المالية لأعمال البنوك المرخصة عام ٢٠٠٢ إلى أن أداء الجهاز المصرفي الأردني قد استمر في التحسن هذا العام، باستثناء التباطؤ الذي طرأ على نسبة النمو في التسهيلات الائتمانية. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية التي أثرت على المنطقة. فقد استطاعت مؤسساتنا المصرفية التأقلم مع هذه الظروف وواصلت أداء دورها المطلوب في خدمة الاقتصاد الوطني وتطوير خدماتها وابتكار خدمات جديدة واستعمال الوسائل الالكترونية الحديثة في تقديم الخدمات على مدار الساعة. وعملت مع البنك المركزي بتعاون وثيق لأجل تحقيق أهداف السياسة النقدية التي أثبتت كفاءتها في تحقيق الاستقرار النقدي في المملكة.

يغتنم مجلس إدارة الجمعية هذه المناسبة ليعرب عن شكره إلى جميع الأعضاء على دعمهم المتواصل للجمعية كما يتوجه بالشكر والتقدير إلى البنك المركزي الأردني على جهوده ودوره في تطوير أداء الجهاز المصرفي وعلى تعاونه مع الجمعية وتجاوبه مع اقتراحاتها وتوصياتها.

رئيس مجلس الإدارة

زهير الخوري

أولاً : نشاطات الجمعية

الاجتماع العادي للهيئة العامة

بناء على دعوة من مجلس الإدارة وعملاً بأحكام المادة (١١/ب) من النظام الأساسي لجمعية البنوك، عقدت الهيئة العامة اجتماعها العادي السنوي لعام ٢٠٠٢ تم فيه الاطلاع على محضر اجتماع الهيئة العامة لعام ٢٠٠١ والمصادقة عليه، وأقرت الهيئة العامة التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن عام ٢٠٠١ بالإجماع بالصيغة التي ورد فيها من المجلس، وصادقت الهيئة العامة على الحسابات الختامية وعلى تقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠٠١، وأقرت الموازنة التقديرية للجمعية لعام ٢٠٠٢ كما وردت من المجلس، وأعادت الهيئة العامة تعيين السادة مأمون فروقة وشركاه كمدققين قانونيين لحسابات الجمعية لعام ٢٠٠٢، كما اطلعت الهيئة العامة على مشروع النظام الأساسي للجمعية وأقرته بالإجماع كما ورد من مجلس الإدارة تمهيداً للسير به في مراحله الدستورية، ووافقت الهيئة العامة على مشروع ميثاق سلوكيات العمل المصرفي بالإجماع كما ورد من مجلس إدارة الجمعية وأعلنته إطاراً شاملاً تلتزم بأحكامه البنوك كواجب مهني ووطني.

النظام الأساسي للجمعية

اطلعت الهيئة العامة في اجتماعها العادي السنوي لعام ٢٠٠٢ على مشروع النظام الأساسي للجمعية، وأقرته بالإجماع كما ورد من مجلس إدارة الجمعية، وبما ينسجم مع المادة (٩٥) من قانون البنوك رقم (٢٨) لعام ٢٠٠٠.

وتمهيداً للسير به في مراحله الدستورية، فقد أرفق مشروع النظام بكتاب أرسل إلى محافظ البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٨ للتنسيب لمجلس الوزراء الموقر بإصدار النظام وفقاً للأصول القانونية.

ميثاق سلوكيات العمل المصرفي

أقرت الهيئة العامة بالإجماع مشروع ميثاق سلوكيات العمل المصرفي في اجتماعها العادي السنوي لعام ٢٠٠٢ المنعقد بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٧ كما ورد من مجلس إدارة الجمعية وأعلنته إطاراً شاملاً تلتزم بأحكامه البنوك كواجب مهني ووطني، وتم إرسال نسخ منه إلى البنك المركزي الأردني وإلى أعضاء الجمعية.

تمويل العطاءات المحالة على المقاولين مقابل التنازل عن مستحقاتها لصالح البنوك وعقد الفيديك العام ١٩٩٩

خاطبت الجمعية دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٣ وتمنت عليه الإيعاز للجهات

المعنية لدراسة موضوع تمويل العطاءات المحالة على المقاولين مقابل التنازل عن مستحقاتها لصالح البنوك وإيلائه العناية اللازمة لأهميته، وتوحيد إجراءات التنازل عن مستحقات العطاءات الممولة لدى كافة الدوائر والمؤسسات الحكومية للوصول إلى صيغة مقبولة لجميع الأطراف تحافظ على حقوق البنوك وتعطيها الدافع المناسب للتوسع في تمويل احتياجات هذا القطاع الهام والمحافظة على حقوق الجهاز المصرفي ككل.

وقد أصدر دولة رئيس الوزراء بلاغاً رسمياً رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢ تاريخ ٢٠٠٢/٨/١٨ تضمن الإجراءات الواجب اتباعها من قبل كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية، وبعد دراسة مضمون البلاغ من قبل الجمعية، وجدت أن جزءاً منه لا يتماشى مع ما طلبته الجمعية، وجرى التنسيق مع نقابة المقاولين الأردنيين ووزارة الأشغال العامة / دائرة العطاءات الحكومية من أجل التوصل إلى توحيد إجراءات التنازل عن مستحقات العطاءات تكون مقبولة لدى جميع الأطراف.

أما بخصوص عقد الفيديك فقد قامت وزارة الأشغال العامة والإسكان / دائرة العطاءات الحكومية بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٥ باعلامنا بأن اللجنة التي تقوم على دراسة عقد الفيديك لعام ١٩٩٩ قد أنهت أعمالها وأنه تم الاتفاق على اعتماد نماذج الكفالات المتعلقة والمرفقة بعقد المقاولة للمشاريع الإنشائية، وبعد دراسة نصوص هذه الكفالات – وخاصة كفالة الصيانة – تبين بأنها لا تزال مفتوحة غير محددة المدة، وتم التنسيق مع دائرة العطاءات الحكومية / وزارة الأشغال العامة على وضع موضوع عقد الفيديك على جدول أعمال اللجنة المشتركة التي تدرس الموضوعات المتعلقة مع الدائرة.

قرارات المحاكم ورؤساء الإجراء بالحجز على الكفالات (خطابات الضمان)

خاطبت الجمعية رئيس محكمة التمييز / رئيس المجلس القضائي بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١١ وتمنت عليه الإيعاز للجهات المعنية لغايات توضيح القرارات المتعلقة بالحجز على الكفالات (خطابات الضمان) للحيلولة دون تحميل العملاء والبنوك مبالغ دون وجه حق، وبما لا يتوافق مع صحيح القانون، كما تم تبيان ماهية الكفالة المصرفية / خطاب الضمان بانها تعهد غير مشروط بدفع مبلغ معين للمستفيد عند أول مطالبة، وليس من المنطق أن يتم الحجز على مجرد تعهد لكونه لا يمثل مالاً قابلاً للحجز، كما أن الكفالة لا تمثل مستحقات للمكفول ليتم الحجز عليها نتيجة دين مترتب في ذمة ذلك المكفول، أي لا يجوز لدائني المكفول الحجز على هذه الكفالة، بل ولا يجوز الحجز عليها لصالح دائني المستفيد قبل المطالبة بها.

العقارات المسجلة باسم البنوك تسديداً لديونها

لما كان البنك المركزي يتجه لفرض غرامات على مخالفة البنوك لبقاء العقارات مسجلة باسمها لأكثر من (٢-٤) سنوات، وحيث ستكون تلك الغرامات مرهقة للمصارف عند ركود السوق العقاري وبتوالي السنوات، فقد تم التمني على البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٤ دراسة بعض المتطلبات التي تقترحها الجمعية لحل هذا الاشكال لما له تاثير مباشر على أعمال البنوك كافة، وهذه المتطلبات هي :-

* تعديل النص ليصبح التزام البنوك ببذل الجهود المقبولة للتصرف بها وإعطاء المرونة

للبنك المركزي للرقابة على جدية تلك الجهود.

* أو اعتبار قيام البنوك بإبرام عقود تأجير تمويلي على تلك العقارات، بمقتضى أحكام قانون التأجير التمويلي الذي صدر حديثاً، بمثابة التخلص منها يفي بمقتضيات نص المادة المشار إليها أعلاه. بالإضافة إلى أن قانون البنوك اعتبر ممارسة أعمال التأجير التمويلي عملاً من أعمال البنوك.

* أن يسمح للبنوك بالاحتفاظ بالعقارات المسجلة باسمها تسديداً للديون لمدة أربع سنوات، وبعدها يتم احتساب مخصص مثل «مخصص الديون المصنفة» وبواقع ٢٠٪ من كلفة العقار على البنك، وهكذا حتى يصبح المخصص مساوياً لقيمة كلفة العقار، والذي سيسهم في دوره بحث البنوك على سرعة التخلص من عقاراتها من جهة والتحوط لهذه الأصول المعطلة بما يلزمها من مخصصات من جهة ثانية.

قانون التنفيذ المؤقت رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٢

حظي قانون التنفيذ المؤقت رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٢ بالدراسة والتحليل من الأساتذة المحامين ومن اللجنة القانونية في الجمعية، وعقدت ندوة نظمتها الجمعية لذلك، خلصت إلى أن هناك العديد من الثغرات أو الأحكام الغامضة أو النقص في هذا القانون، لذلك ارتات الجمعية أن تقدم مسودة لمشروع قانون معدل إلى دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٢، وهو خلاصة كل ما أثير من ملاحظات حول هذا القانون، إضافة إلى مذكرة توضيحية لأسباب التعديل، إسهاماً من الجمعية في تقديم رؤيا واضحة وقابلة لإخراجها إلى حيز التطبيق العملي.

تعليمات إجراءات وعقوبات مخالفات البنوك، وتعليمات الفوائد على الودائع والتسهيلات

في سياق متابعة البنك المركزي الأردني لإصدار التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠، فقد درست الجمعية تعليمات إجراءات وعقوبات مخالفات البنوك رقم (٢٠٠٢/١٣) الصادرة بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٢، وطرحت معالجات لبعض الحالات الخاضعة للغرامات ضمن المذكرة، ضمنتها الجمعية في كتاب أرسل إلى البنك المركزي بتاريخ ١٦/٧/٢٠٠٢.

انطلاقاً من سعي البنك المركزي إلى تحقيق المرونة في اعتماد أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات ولضمان تحقيق مزيد من المنافسة والشفافية في هذا المجال، فقد أصدر مذكرة موجهة إلى البنوك المرخصة تتضمن تعليمات الفوائد على الودائع والتسهيلات رقم (٢٠٠٢/١٤) تاريخ ١٥/١٢/٢٠٠٢. وقد عقدت الجمعية اجتماعاً لأعضائها لمناقشة هذه المذكرة وخرجت ببعض الملاحظات التي ضمنتها بكتاب أرسل إلى البنك المركزي الأردني.

رسوم طوابع الواردات

لما كانت عقود الجاري مدين لدى البنوك من أكثر التعاملات شيوعاً وأن اعتبار عقد الجاري مدين منتهياً حكماً بانتهاء السنة تخالف الطبيعة القانونية للعقد ذلك أنه يبقى مستمراً وقائماً لمدة سنة يجدد تلقائياً كل سنة ما لم يشعر أي من الفريقين الآخر برغبته في الإنهاء، وحيث أن فرض رسوم طوابع جديدة عن كل سنة من شأنه أن يرهق المتعاملين به ويعيق الاستثمار، فقد

خاطبت الجمعية وزير المالية بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٩ مبينة طبيعة هذا الحساب مع التمني بإعادة النظر في التعليمات السابقة ودراسة إمكانية إصدار تعليمات جديدة بحيث تستوفى رسوم طوابع الواردات لمرة واحدة على عقد الجاري مدين الذي يتجدد تلقائياً.

وقد استجاب وزير المالية لمطلب الجمعية في كتاب أرسل إلى الجمعية بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٧.

إنشاء وحدة إلكترونية لتبادل المعلومات ما بين البنوك

قامت الجمعية خلال العام باستمزاج آراء البنوك الأعضاء حول إنشاء وحدة الكترونية لتبادل المعلومات ما بين البنوك، حيث أعربت غالبية البنوك عن تأييدها لإنشاء هذه الوحدة وفق التصورات الأولية التي وضعتها اللجنة التأسيسية المشكلة لهذا الغرض، وقد درست اللجنة مشروع النظام الأساسي للوحدة تمهيداً للانتقال للمرحلة الثانية وهي مرحلة دراسة تكاليف ربط البنوك بشبكة الكترونية وبرمجياتها.

المؤسسة العامة لضمان الودائع / الرصيد الدائن في حساب الجاري مدين

قامت الجمعية بمخاطبة دولة رئيس الوزراء مع أملها بإحالة موضوع «مدى خضوع الرصيد الدائن لحساب الجاري مدين لأحكام قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠»، إلى الديوان الخاص بتفسير القوانين، حيث بينت الجمعية لدولته الأسس التي استندت إليها البنوك في اجتهادها والقاضي بعدم خضوع الرصيد الدائن في حساب الجاري مدين لرسوم الاشتراك السنوي المقررة بقانون المؤسسة العامة لضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ في ١٢/٣١ من كل سنة، واستندت الجمعية في ذلك إلى اجتهاد ورأي قانوني من اللجنة القانونية لجمعية البنوك، حيث تم تبيان طبيعة هذا الحساب التعاقدية واختلافها عن الوديعة المصرفية، وبينت الجمعية أنه بصدور التفسير من المرجع القانوني المختص فإن ذلك سوف يؤدي إلى استقرار المعاملات بين البنوك وبين مؤسسة ضمان الودائع الأمر الذي يخدم الاقتصاد الأردني.

الوكالات العدلية وتعيين كاتب عدل مقيم

قامت الجمعية بمخاطبة وزير العدل بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١٣ وتمنت عليه دراسة إمكانية إصدار تعميم إلى جميع كتاب العدل في المملكة بعدم قبول تنظيم إنذار العزل إلا بواسطة كاتب العدل الذي نظمت الوكالة لديه ليتمكن من تثبيت إنذار العزل على السجل العدلي لديه، وبالتالي إذا ما راجع الوكيل كاتب العدل لاستصدار صورة طبق الأصل (مصدقة) عن الوكالة، لن يتمكن من ذلك حال تثبيت العزل في السجل العدلي، وقد استجاب وزير العدل لمطلب الجمعية بإصدار تعميم بهذا الخصوص.

كما تمنت الجمعية أيضاً على الوزارة أن تدرس إمكانية اعتماد سجل عدلي الكتروني موحد، يتضمن رقم الوكالة العدلية وتاريخ تنظيمها واسم الموكل واسم الوكيل وكاتب العدل المختص بحيث يتم تثبيت العزل بمجرد تنظيم انذار العزل.

كما استجابت وزارة العدل لمطلب الجمعية بتعيين كاتب عدل مقيم في مقرها، وتم انتداب

كاتب عدل عمان للتواجد في مقر الجمعية اعتباراً من ١٢/٥/٢٠٠٢، حيث أنيطت به مهام توثيق المعاملات الخاصة بكاتب العدل، وتنظيم الإنذارات العدلية شريطة أن يتم تبليغها بواسطة شركة (أرامكس) المعتمدة من قبل وزارة العدل وعلى نفقة طالب الإنذار، وتنظيم حوالات الحق وتبليغها حسب الأصول.

صيغ الكفالات المعتمدة من دائرة اللوازم العامة

قامت دائرة اللوازم العامة بتاريخ ٣/٧/٢٠٠٢ باعتماد صيغ الكفالات من قبلها لعام ٢٠٠٢ وما بعده، ونظراً لأن هذه الصيغ قد نصت على تجديد الكفالة بشكل تلقائي وعدم إلغاء الكفالة إلا بكتاب رسمي من نفس الدائرة، وحيث أن هذا النص لا يتفق مع الأعراف والأصول المصرفية التي تمنع تمديد كفالة لأجل غير مسمى، ويتعارض مع بلاغ دولة رئيس الوزراء رقم (١٠) لسنة ١٩٨٦ ورقم (١) لسنة ١٩٨٩ والمتضمن نصاً يفيد بأن تكون مدة سريان مفعول الكفالات الصادرة لصالح الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية محددة بتاريخ معين، فقد ارتات الجمعية التمني على وزير المالية بإعادة النظر في النصوص الواردة للبنوك من الدائرة المذكورة وإلغاء النص المتعلق بالتجديد التلقائي للكفالات، وقد شكل وزير المالية لجنة لإعادة النظر في الصيغ المعتمدة لهذه الكفالات.

تعديل قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم

بصدور القانون المعدل لقانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم لسنة ٢٠٠٣، وبموجب هذا التعديل، سيتمكن المتضررون من الذين تملكت الحكومة أموالهم بعد مرور ١٥ عاماً على وجودها كودائع في البنوك استعادتها مباشرة من الحكومة إذا كان لهم حق مثبت فيها، دون اللجوء إلى المحاكم أو القضاء.

قانون ايجار الأموال غير المنقولة

بحثت اللجنة القانونية الحاجة إلى ضرورة تعديل المادة ١٤/أ من قانون ايجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين، لأن المادة بنصها الحالي تقضي بعدم جواز تصرف الشخص المعنوي الأردني بالمال الذي تملكه بنقل ملكيته قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ تملكه إذا كان للسكن وخمس سنوات إذا كان لأي غرض أخر، وهذا النص سيؤثر على حركة بيع الشقق والعقارات التي تتملكها الشركات الأردنية وبالتالي لا بد من الكتابة إلى البنك المركزي الأردني لحصر نص هذه المادة بالشخص المعنوي غير الأردني.

قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين

بعد دراسة لقانون وضع الأموال غير المنقولة تاميناً للدين من قبل اللجنة القانونية ارتات أنه لا يوجد فيه أي مواد تستحق المطالبة بالتعديل وذلك بعد التعديل الجديد الذي طرأ على القانون من جهة وصدور قانون التنفيذ من جهة أخرى.

المساحين المرخصين والخبراء العقاريين المعتمدين

تمهيداً لاعتماد معايير تأهيل موحدة توضع من قبل لجنة فنية خاصة يتم الاتفاق عليها ويتم توزيعها واعتمادها من قبلهم لغايات تبادل المعلومات حول المساحين والخبراء العقاريين الذين يسيئون آداب المهنة تمهيداً لاستثنائهم.

مجلة البنوك

استمرت الجمعية بإصدار مجلتها الشهرية «البنوك في الأردن» وسعت إلى إثراء المواضيع بمختلف المقالات الاقتصادية والمصرفية ذات الأهمية.

التدريب المصرفي والندوات والمؤتمرات

واصلت الجمعية نشاطها الثقافي والتدريبي حيث عقدت عدة ندوات تركزت على متطلبات ومستجدات الساعة ومنها، أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية على القطاع المصرفي والفرص المتاحة، والإجراءات التي تتبعها دائرة الأراضي والمساحة للتنفيذ على الأموال غير المنقولة الموضوعة تأميناً للدين، وسوق العمل وظاهرة البطالة في الأردن، والتعليم الالكتروني في مجال البنوك (مفهوم – شرح – تحليل)، ولقاء مفتوح مع مدير عام دائرة ضريبة الدخل حول القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠١ المعدل لقانون ضريبة الدخل، والإصلاح القانوني المصرفي، والتحكم المؤسسي (المفهوم والتطبيق)، والجرائم المصرفية : بين القضاء النظامي والقضاء الخاص (في المملكة الأردنية الهاشمية)، واقتصاديات السياحة، وقانون التنفيذ المؤقت رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ (بين النظرية والتطبيق)، والحرب على العراق وآثارها الاقتصادية المتوقعة على الأردن، وإحصاءات الحسابات القومية. كما عقدت ندوة بالتعاون مع البنك المركزي الأردني حول مشروع تضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال. وعقد تحت الرعاية الملكية السامية المنتدى المصرفي (سلامة المصارف العربية في إطار مقررات لجنة بازل II / في عمان، الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، بحضور عدد كبير من الخبراء الماليين والمصرفيين ومسؤولي البنوك المركزية والمصارف العربية واستمر لمدة ثلاثة أيام.

ونظمت الجمعية بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية تقنية المعلومات ونقابة وكلاء الملاحة البحرية ندوة تحت رعاية وزير الاقتصاد الوطني حول جرائم الاحتيال الالكتروني في القطاعات التجارية والمصرفية والملاحية.

تبادل المعلومات

واصلت الجمعية تبادل المعلومات عن عملاء البنوك الذين يسحبون شيكات دون مؤونة، فبلغ عدد الأسماء التي أضيفت إلى قائمة هؤلاء العملاء خلال العام (٢٦٧) اسما مقابل (٣٧٠) اسماً في العام ٢٠٠١، منها أسماء أضيفت بسبب استخدام بطاقة الائتمان، ورفع عن القائمة أسماء (١٢١) عميلاً مقابل (١٦٣) عميلاً في العام ٢٠٠١، وبذلك أصبح مجموع الأسماء المدرجة على القائمة في نهاية العام ٢٠٠٢ (٧٠٧١) اسماً مقابل (٦٩٢٥) اسماً في نهاية عام ٢٠٠١.

الوضع المالي للجمعية

قدرت النفقات الجارية حسب الموازنة التقديرية للجمعية عام ٢٠٠٢ بمبلغ (٢٦٨٣٨٠ ديناراً)،

وقد بلغت النفقات الفعلية (٢٣٦٣٨٣ ديناراً) أي بانخفاض مقداره (٣١٩٩٧ ديناراً).

وقدرت النفقات الثابتة (الأجهزة والمعدات والأثاث) بمبلغ (٢٣٥٠٠ دينار) في حين بلغت النفقات الفعلية لهذا العام (٩٤٧٦ ديناراً) أي بانخفاض مقداره (١٤٠٢٤ ديناراً).

أما بالنسبة للايرادات فقد بلغت الايرادات الفعلية وفقاً للموازنة (٣٤٧٨٢٦ ديناراً) بالمقارنة مع (٣٢٧١٢٨ ديناراً) كايرادات مقدرة، أي بزيادة مقدارها (٢٠٦٩٨ ديناراً).

ثانياً : التطورات المصرفية

التفرع المصرفي

قام الجهاز المصرفي الأردني في عام ٢٠٠٢ بافتتاح ثلاثة فروع وستة مكاتب مصرفية جديدة داخل المملكة ليصل عدد الفروع في نهاية العام إلى (٤٤٢) فرعاً وعدد المكاتب إلى (١٥٧) مكتباً.

بالنسبة للمواقع الجغرافية لهذه الفروع فقد ضمت مدينة العقبة فرعين جديدين أحدهما للبنك الأردني للاستثمار والتمويل والآخر للبنك العربي الإسلامي الدولي فيما أضاف بنك الأردن فرعاً جديداً إلى شبكة فروعه في مدينة الرصيفة.

أما بخصوص المكاتب المصرفية الجديدة فقد افتتح بنك القاهرة عمان مكتبين أحدهما في جامعة فيلادلفيا والآخر في مستشفى الملك عبد الله الثاني، وافتتح مكتب واحد لكل من بنك الأردن في عمان / منطقة خلدا، وبنك الصادرات في اربد / مدينة الحسن الصناعية وبنك HSBC في عمان / الخالدي وبنك الأردن والخليج في العقبة.

توزيع الفروع والمكاتب على محافظات المملكة

المحافظة	عدد الفروع	عدد المكاتب
العاصمة	٢٦٦	٨٠
اربد	٤٦	٣٥
الزرقاء	٤٢	١٦
البلقاء	٢٣	٨
مادبا	٨	١
العقبة	١٧	٨
الكرك	١١	٣
جرش	٧	١
معان	٨	٢
عجلون	٦	١
الطفيلة	٥	٠
المفرق	٣	٢
المجموع	٤٤٢	١٥٧

فروع البنوك في نهاية عام ٢٠٠٢

اسم البنك	عدد الفروع		عدد المكاتب	
	داخل المملكة	خارج المملكة	داخل المملكة	خارج المملكة
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٩٣	٤	٣	٢
البنك الإسلامي الأردني	٥٢		١٣	
البنك الأهلي الأردني	٤٣	١٤	٥	
بنك الأردن	٤٠	٥	٢٧	
البنك العربي	٣١	٧٩	٥٢	٨
البنك الأردني الكويتي	٢٥	٢	٩	١
بنك القاهرة عمان	٢٣	٢٠	١٨	
بنك الأردن والخليج	٢٢	٣	٣	٣
البنك العقاري المصري العربي	١٩			
بنك الشرق الأوسط للاستثمار	١٢			
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	١٣		٣	
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	١١	١	٢	
ستاندرد تشارترد كرندليز	٧			
بنك الاستثمار العربي الأردني	٧	١	٧	
البنك العربي الإسلامي الدولي	١١			
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٨		١	
بنك فيلادلفيا للاستثمار	٦		١	
بنك HSBC	٢		٤	
مصرف الرافدين	٣		١	
بنك الانماء الصناعي	١		٥	
سيتي بنك	٢			
بنك الصادرات والتمويل	١		٣	
المجموع	٤٤٢	١٢٩	١٥٧	١٤

فروع البنوك عام ٢٠٠٢ موزعة على محافظات المملكة

اسم البنك	العاصمة	الزرقاء	مادبا	اربد	البلقاء	جرش	عجلون	الكرك	معان	الطفيلة	العقبة	المفرق	المجموع
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٥٠	١١	١	١١	٧	١	٢	٤	٣	٢	١		٩٣
البنك الإسلامي الأردني	٢٦	٧	١	٧	٣	١	٢	٢	١	١	١		٥٢
البنك الأهلي الأردني	٢٨	٣	١	٣	٢	١		١	١	١	١	١	٤٣
بنك الأردن	٢٢	٤	١	٥	١	١	٢	١	١		١	١	٤٠
البنك العربي	١٩	١	١	١	٢	٢		١	٢	١	١		٣١
البنك الأردني الكويتي	١٨	٤		١	١						١		٢٥
بنك القاهرة عمان	١٩	٣		٥	٣	١		١			١		٣٣
بنك الأردن والخليج	١٣	١	١	٣	٣						١		٢٢
بنك الشرق الأوسط للاستثمار	٧	١	١	١				١			١		١٢
البنك العقاري المصري العربي	١٣	٢		٢							١	١	١٩
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	٩	١		١	١						١		١٣
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	٧	١		٢							١		١١
بنك ستاندرد تشارترد كرندليز	٥			١							١		٧
بنك الاستثمار العربي الأردني	٤	١		١							١		٧
البنك العربي الإسلامي الدولي	٧	١	١	١							١		١١
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٥	١		١							١		٨
بنك فيلادلفيا للاستثمار	٦												٦
بنك HSBC	٢												٢
بنك الانماء الصناعي	١												١
مصرف الرافدين	٢										١		٣
سيتي بنك	٢												٢
بنك الصادرات والتمويل	١												١
المجموع	٢٦٦	٤٢	٨	٤٦	٣٣	٧	٦	١١	٨	٥	١٧	٣	٤٤٢

مكاتب البنوك عام ٢٠٠٢ موزعة على محافظات المملكة

اسم البنك	العاصمة	الزرقاء	مادبا	اربد	البلقاء	جرش	عجلون	الكرك	معان	العقبة	المفرق	المجموع
البنك العربي	٤٠	٤		٥	٢		١					٥٢
بنك الأردن	٩	٢		١٠	١					٤	١	٢٧
بنك القاهرة عمان	٧	١		٤	٢	١		١		٢		١٨
البنك الإسلامي الأردني	٧	٤		١				١				١٣
البنك الأردني الكويتي	٣	١	١	٢	١			١				٩
بنك الاستثمار العربي الأردني	٣	١		٢					١			٧
البنك الأهلي الأردني	٢	١		١	١							٥
بنك الانماء الصناعي	٢	١		١						١		٥
بنك HSBC				٤								٤
بنك الأردن والخليج	٢									١		٣
بنك الصادرات والتمويل	١	١		١								٣
بنك الإسكان للتجارة والتمويل				١	١				١			٣
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	٢			١								٣
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	١			١								٢
البنك الأردني للاستثمار والتمويل				١								١
مصرف الرافدين											١	١
بنك فيلادلفيا للاستثمار	١											١
المجموع	٨٠	١٦	١	٣٥	٨	١	١	٣	٢	٨	٢	١٥٧

أجهزة الصراف الآلي لدى البنوك

البنك	العدد
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٤٤
البنك العربي	١٠٧
البنك الإسلامي الأردني	٥١
بنك القاهرة عمان	٥٠
البنك الأهلي الأردني	٣٩
البنك الأردني الكويتي	٣٥
بنك الأردن	٢٤
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	٢٠
بنك الأردن والخليج	١١
بنك HSBC	١٠
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	٨
بنك الشرق الأوسط للاستثمار	٨
بنك الاستثمار العربي الأردني	٧
بنك ستاندرد تشارترد كرندليز	٧
البنك العقاري المصري العربي	٧
بنك الصادرات والتمويل	٤
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٢
المجموع	٥٣٤

القروض المصرفية المجمعة

نظم الجهاز المصرفي الأردني في عام ٢٠٠٢ ثلاثة قروض مصرفية مجمعة اثنان منها منحت بالدينار الأردني بلغ مجموعهما (٨٢) مليون دينار والقرض الثالث منح بالدولار الأميركي لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبلغت قيمته (١٥٠) مليون دولار.

وفيما يلي جدولان يبينان البنوك المشاركة في هذه القروض ومجموع مساهمة كل منها.

القروض المصرفية المجمعة الممنوحة بالدينار عام ٢٠٠٢

الجهات المشاركة	عدد القروض المشارك فيها	حجم المشاركة بالمليون دينار	النسبة إلى الإجمالي ٪
البنك الأردني الكويتي	٢	١٧,٠٠٠	٢٠,٧
البنك العربي	١	١٥,٠٠٠	١٨,٣
بنك الصادرات والتمويل	١	٦,٥٠٠	٧,٩
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١	٥,٠٠٠	٦,١
البنك الأهلي الأردني	١	٣,٠٠٠	٣,٧
بنك الشرق الأوسط للاستثمار	١	٣,٠٠٠	٣,٧
بنك القاهرة عمان	١	٣,٠٠٠	٣,٧
البنك العقاري المصري العربي	١	٣,٠٠٠	٣,٧
بنك الإنماء الصناعي	١	٣,٠٠٠	٣,٧
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	١	٢,٠٠٠	٢,٤
بنك HSBC	١	٢,٠٠٠	٢,٤
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	١	١,٠٠٠	١,٢
بنك الاستثمار العربي الأردني	١	١,٠٠٠	١,٢
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٢	١٧,٥٠٠	٢١,٣
المجموع		٨٢,٠٠٠	١٠٠,٠٠

البنوك المشاركة في القرض الممنوح بالدولار عام ٢٠٠٢

اسم البنك	حجم المشاركة بالمليون دولار	النسبة إلى الإجمالي ٪
البنك العربي	٢٥	١٦,٦٧
سيتي بنك	٢٥	١٦,٦٧
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	٢٠	١٣,٣٣
بنك HSBC	١٥	١٠,٠٠
بنك ستاندرد تشارترد كرندليز	١٣	٨,٦٧
البنك الأهلي الأردني	١٢	٨,٠٠
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	١٠	٦,٦٧
بنك الاستثمار العربي الأردني	٧	٤,٦٧
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	٦	٤,٠٠
بنك القاهرة عمان	٥	٣,٣٣
بنك الأردن والخليج	٥	٣,٣٣
البنك الأردني الكويتي	٣	٢,٠٠
البنك العقاري المصري العربي	٢	١,٣٣
بنك الشرق الأوسط للاستثمار	١	٠,٦٧
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	١	٠,٦٧
المجموع	١٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠

قراءة في الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

بلغت موجودات (= مطلوبات) البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٢ حوالي ١٥١١٩,٣ مليون دينار مقابل ١٤١٥٣,٦ مليون دينار عام ٢٠٠١، أي أنها سجلت ارتفاعاً بنسبة ٦,٨٪ وهي نسبة أدنى من مثيلتها المتحققة في العام السابق والتي بلغت ٩,٦٪.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

المبالغ بملايين الدنانير

	٢٠٠١	الأهمية النسبية ٪	٢٠٠٢	الأهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
الموجودات					
الموجودات الأجنبية	٤٣٢٨,٠	٣٠,٦	٤٤٩٢,٧	٢٩,٧	٣,٨
الموجودات المحلية	٩٨٢٥,٦	٦٩,٤	١٠٦٢٦,٦	٧٠,٣	٨,٢
الديون على القطاع العام	١١٨٥,٧	٨,٤	١٣٤٩,٢	٨,٩	١٣,٧
الديون على القطاع الخاص مقيم	٤٧٠٩,٩	٣٣,٢	٤٨٣٣,٣	٣٢,٠	٢,٦
الديون على المؤسسات المالية	٥٨,٣	٠,٤	٤٨,٥	٠,٣	-١٦,٨
الاحتياطيات	٢٠٥١,٠	١٤,٥	٢٤٩٤,٦	١٦,٥	٢١,٨
النقد في الصندوق	٧٦,٦	٠,٥	٨٠,٣	٠,٥	٤,٨
أرصدة لدى البنك المركزي بالدينار	١٩٧٤,٤	١٣,٩	٢٤١٤,٣	١٦,٠	٢٢,٣
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	٣٣٢,٣	١٠,٥	٣٣١,٩	٢,٢	-٠,١
موجودات أخرى	١٤٨٧,٤	١٠,٥	١٥٦٩,١	١٠,٤	٥,٥
مجموع الموجودات = (المطلوبات)	١٤١٥٣,٦	١٠٠,٠	١٥١١٩,٣	١٠٠,٠	٦,٨
المطلوبات					
ودائع تحت الطلب	١١٥٤,٣	٨,٢	١٣٦٤,٩	٩,٠	١٨,٢
ودائع التوفير ولأجل	٥٤٨٣,٦	٣٨,٧	٥٧٤٤,٠	٣٨,٠	٤,٧
المطلوبات الأجنبية	٢٩٨٧,٤	٢١,١	٣٣٤٥,١	٢٢,١	١٢,٠
ودائع الحكومة المركزية	٢٨٥,٢	٢,٠	٢٥٥,٢	١,٧	-١٠,٥
الاقتراض من البنك المركزي	٣٣٦,١	٢,٤	٣١٨,١	٢,١	-٥,٤
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	١٤٣٦,٢	١٠,١	١٥٤٥,١	١٠,٢	٧,٦
المطلوبات الأخرى	٢٤٧٠,٨	١٧,٥	٢٥٤٦,٩	١٦,٩	٣,١

المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية/ آذار ٢٠٠٣

في جانب المطلوبات شكلت الودائع بجميع أصنافها، باستثناء ودائع الحكومة المركزية، حوالي ٤٧٪ من إجمالي المطلوبات مقابل ٤٦,٨٪ في عام ٢٠٠١ وارتفعت حصيلتها بالتالي من ٧٦٣٧,٩ مليون دينار إلى ٧١٠٨,٩ مليون دينار أي بنسبة ٧,١٪ (بلغت النسبة المناظرة في العام الماضي ٧,٥٪)، بيد أن ودائع الحكومة انخفضت هذا العام من ٢٨٥,٢ مليون دينار إلى ٢٥٥,٢ مليون دينار أي بنبة ١٠,٥٪ وشكلت المطلوبات الأجنبية هذا العام ما نسبته ٢٢,١٪ مقابل ٢١,١٪ من مجمل المطلوبات، حيث ارتفعت من ما يعادل ٢٩٨٧,٤ مليون دينار إلى ٣٣٤٥,١ مليون دينار أي بنسبة ١٢٪.

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

المبالغ بالمليون دينار

	٢٠٠١	الأهمية النسبية ٪	٢٠٠٢	الأهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
ودائع العملاء :	٣٥١٧,٦	٧٠,١	٣٨٣٥,٢	٦٩,٩	٩,٠
- الحكومة المركزية	٤,٧	٠,١	١٣,٩	٠,٣	١٩٥,٧
- المؤسسات العامة	٦٢,٢	١,٢	٣٦,٤	٠,٧	-٤١,٥
- مؤسسات مالية غير مصرفية	٦,٦	٠,١	٨,١	٠,١	٢٢,٧
- قطاع خاص	٣٤٤٤,١	٦٨,٧	٣٧٧٦,٨	٦٨,٩	٩,٧
التأمينات النقدية	٤١١,٩	٨,٢	٤٢٩,٣	٧,٨	٤,٢
ودائع البنوك	٦٨٠,٩	١٣,٦	٨٣١,٠	١٥,١	٢٢,٠
أخرى	٤٠٤,٢	٨,١	٣٨٩,٧	٧,١	-٣,٦
المجموع	٥٠١٤,٦	١٠٠,٠	٥٤٨٥,٢	١٠٠,٠	٩,٤

وشهد العام ارتفاعاً في رأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك المرخصة حيث نما هذا البند من ١٤٣٦,٢ مليون دينار إلى ١٥٤٥,١ مليون أي بنسبة ٧,٦٪، أما رصيد القروض المقدمة من البنك المركزي إلى هذه البنوك فقد سجل تراجعاً بنسبة ٥,٤٪ ليبلغ ٣١٨,١ مليون دينار بالمقارنة مع ٣٣٦,١ مليون دينار عام ٢٠٠١.

بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع (تحت الطلب، توفير، لأجل). فقد استمرت الأهمية النسبية للودائع الآجلة في الانخفاض وللعام الثالث على التوالي فباتت تشكل في نهاية عام ٢٠٠٢ ما نسبته ٦٦,٣٪ من مجمل الودائع بالمقارنة مع ٧٠,٢٪ في عام ٢٠٠١، وقد جاء هذا التراجع في أهمية هذا الصنف من الودائع لحساب الصنفين الآخرين وهما الودائع تحت الطلب وودائع التوفير حيث ارتفعت الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب من ١٧,٥٪ إلى ٢٠,٥٪ وارتفعت النسبة لودائع التوفير من ١٢,٢٪ إلى ١٣,٢٪.

الودائع حسب أصنافها الرئيسية

المبالغ بالمليون دينار

	٢٠٠١	الأهمية النسبية ٪	٢٠٠٢	الأهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
تحت الطلب	١٥٢٩,٣	١٧,٥	١٩٢٠,٤	٢٠,٥	٢٥,٦
لأجل	٦١٢٤,٨	٧٠,٢	٦٢١٣,٥	٦٦,٣	١,٤
توفير	١٠٦٧,٢	١٢,٢	١٢٣٣,٨	١٣,٢	١٥,٦
المجموع	٨٧٢١,٣	١٠٠,٠	٩٣٦٧,٧	١٠٠,٠	٧,٤

وارتفعت الديون على القطاع الخاص (مقيم) من ٤٧٠٩,٩ مليون دينار إلى ٤٨٣٣,٣ مليون دينار أي بنسبة ٢,٦٪ وعلى الرغم من الارتفاع المطلق في حجم هذا البند، إلا أن نسبته من مجمل الموجودات تراجعت من ٣٣,٣٪ إلى ٣٢٪، وارتفعت كذلك الديون على القطاع العام من ١١٨٦,٧ مليون دينار إلى ١٣٤٩,٣ مليون دينار أي بنسبة ١٣,٧٪.

وفي الجانب الآخر للميزانية وهو جانب الموجودات، ارتفعت احتياطيات البنوك المرخصة (بالدينار) نتيجة لارتفاع الأرصدة السائلة التي تحتفظ بها هذه البنوك لدى البنك المركزي إضافة إلى النقد في الصندوق حيث ارتفعت هذه الاحتياطيات من ٢٠٥١ مليون دينار إلى ٢٤٩٤,٦ مليون أي بنسبة ٢١,٦٪ مشكلة بذلك ما نسبته ١٦,٥٪ من مجمل الموجودات مقابل ١٤,٤٪ في العام السابق، بيد أن الأرصدة بالعملات الأجنبية والتي تحتفظ بها هذه البنوك لدى البنك المركزي هبطت هذا العام بمعدل طفيف لم يتجاوز ٠,١٪ لتبلغ ما يعادل ٣٣١,٩ مليون دينار مقابل ٣٣٢,٣ مليون دينار عام ٢٠٠١. وفيما يتعلق بالموجودات الأجنبية فقد نمت بمعدل

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

المبالغ بالمليون دينار

	٢٠٠١	الأهمية النسبية ٪	٢٠٠٢	الأهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
النقد في الصندوق	٣٨,٩	٠,٧	٥٧,٠	١,٠	٤٦,٥
أرصدة لدى البنك المركزي	٣٣٢,٣	٦,٤	٣٣١,٩	٥,٩	-٠,١
أرصدة لدى البنوك	٣٥٣٧,٠	٦٧,٩	٣٦٩٤,٩	٦٥,٥	٤,٥
محفظة الأوراق المالية	٣٨٣,٦	٧,٤	٥١١,٠	٩,١	٣٣,٢
التسهيلات الائتمانية	٥٨٤,٢	١١,٢	٧٠٢,٤	١٢,٥	٢٠,٢
أخرى	٣٣٤,٧	٦,٤	٣٤٢,٨	٦,١	٢,٤
المجموع	٥٢١٠,٧	١٠٠,٠	٥٦٤٠,٠	١٠٠,٠	٨,٢

٣,٨٪ ليبلغ حجمها في نهاية العام ما يعادل ٤٤٩٢,٧ مليون دينار بالمقارنة مع ٤٣٢٨ مليون دينار في عام ٢٠٠١.

وفيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار فقد بلغت ٥١٣٠ مليون دينار مقابل ٤٩٤٨,٩ مليون دينار أي أنها ارتفعت بنسبة ٣,٧٪ (بلغت النسبة المناظرة في عام ٢٠٠١ نحو ٨,٨٪) وإذا بحثنا في تركيبة هذه التسهيلات لوجدنا أن الزيادة قد تركزت في بند القروض والسلف، الذي ارتفع رصيده من ٣١١٥,١ مليون دينار عام ٢٠٠١ إلى ٣٤٢٨,٦ مليون دينار عام ٢٠٠٢ أي بنسبة ١٠,١٪ ليشكل نحو ٦٦,٨٪ من مجمل التسهيلات الائتمانية المباشرة مع العلم بأن النسبة بلغت في عام ٢٠٠١ حوالي ٦٢,٩٪، وقد جاء الارتفاع في بند القروض والسلف على حساب الصنفين الاخرين من التسهيلات الائتمانية حيث انخفض بند الكمبيالات والسلف من ٤٦٥,٦ مليون دينار إلى ٣٩٧,٢ مليون دينار أي بنسبة ١٤,٦٪ وانخفضت أهمية بند الجاري مدين من ٢٧,٦٪ إلى ٢٥,٢٪ وتراجع رصيده من ١٣٦٨,٢ مليون دينار إلى ١٣٠٤,٢ مليون أي بمعدل ٤,٧٪.

الأصناف الرئيسية للتسهيلات الائتمانية

المبالغ بالمليون دينار

	٢٠٠١	الأهمية النسبية ٪	٢٠٠٢	الأهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
جاري مدين	١٣٦٨,٢	٢٧,٦	١٣٠٤,٢	٢٥,٤	-٤,٧
قروض وسلف	٣١١٥,١	٦٢,٩	٣٤٢٨,٦	٦٦,٨	١٠,١
كمبيالات وأسناد مخصومة	٤٦٥,٦	٩,٤	٣٩٧,٢	٧,٧	-١٤,٦
المجموع	٤٩٤٨,٩	١٠٠,٠	٥١٣٠,٠	١٠٠,٠	٣,٧

بالنسبة للتوزيع القطاعي للزيادة المتحققة في التسهيلات الائتمانية المباشرة هذا العام البالغة ١٨١,١ مليون دينار فقد استأثر قطاع الصناعة بالنصيب الأكبر منها حيث بلغت حصته ٦١,٢ مليون دينار وزاد رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمبلغ ٤٤,٨ مليون دينار وحصل قطاع الإنشاءات على مبلغ ٣٦ مليون دينار وخدمات النقل على ٣٧,٥ مليون دينار وارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة لغايات شراء الأسهم بمبلغ ٢٨,٣ مليون دينار ونال قطاع الخدمات والمرافق العامة مبلغ ٢٣,٣ مليون دينار والتعدين ١٧,٦ مليون دينار والسياحة والفنادق والمطاعم ٢,٥ مليون دينار.

بالمقابل انخفض رصيد التسهيلات المقدمة لقطاع الخدمات المالية بنحو ١١,٢ مليون دينار والزراعة ٢,٦ مليون دينار وانخفضت التسهيلات الممنوحة للغايات الأخرى غير الواردة آنفاً بمبلغ ٥٠,٣ مليون دينار.

توزيع التسهيلات الإئتمانية على القطاعات الاقتصادية

المبالغ بالمليون دينار

القطاع	٢٠٠١	الأهمية النسبية ٪	٢٠٠٢	الأهمية النسبية ٪	الزيادة (النقص)	نسبة التغير ٪
الزراعة	١٠٥,٥	٢,١	١٠٢,٩	٢,٠	-٢,٦	-٢,٥
التعدين	٧٧,٧	١,٦	٩٥,٣	١,٩	١٧,٦	٢٢,٧
الصناعة	٧٢٨,٦	١٤,٧	٧٨٩,٨	١٥,٤	٦١,٢	٨,٤
التجارة العامة	١٢٠٦,١	٢٤,٤	١٢٥٠,٩	٢٤,٤	٤٤,٨	٣,٧
الإنشاءات	٧٢٨,٩	١٤,٧	٧٦٤,٩	١٤,٩	٣٦,٠	٤,٩
خدمات النقل	١٣٢,١	٢,٧	١٦٣,٦	٣,٢	٣١,٥	٢٣,٨
السياحة والفنادق والمطاعم	١٧١,٠	٣,٥	١٧٣,٥	٣,٤	٢,٥	١,٥
خدمات ومرافق عامة	٣٢٦,٤	٦,٦	٣٤٩,٧	٦,٨	٢٣,٣	٧,١
الخدمات المالية	١٥٠,٩	٣,٠	١٣٩,٧	٢,٧	-١١,٢	-٧,٤
شراء الأسهم	١٥,٥	٠,٣	٤٣,٨	٠,٩	٢٨,٣	١٨٢,٦
أخرى	١٣٠٦,٢	٢٦,٤	١٢٥٥,٩	٢٤,٥	-٥٠,٣	-٣,٩
المجموع	٤٩٤٨,٩	١٠٠,٠	٥١٣٠,٠	١٠٠,٠	١٨١,١	٣,٧

العاملون في الجهاز المصرفي*

شهد عام ٢٠٠٢ انخفاضاً في عدد العاملين في الجهاز المصرفي الأردني وللعام الخامس على التوالي، فقد تراجع هذا العدد من ١٢٩٥٠ موظفاً عام ٢٠٠١ إلى ١٢٩١٥ موظفاً عام ٢٠٠٢ أي أنه نقص ٣٥ موظفاً أو ما نسبته ٠,٣٪. ويشير الجدول رقم (١) إلى أن عدد الذكور العاملين في هذا القطاع قد تراجع من ٩١١٧ موظفاً إلى ٩١٠٦ موظفين، واكبه انخفاض في نسبة هذه الفئة من إجمالي عدد العاملين من ٧٠,٤٪ إلى ٦٩,١٪، بالمقابل ارتفعت نسبة الإناث في هذا الجهاز من ٢٩,٦٪ إلى ٣٠,٩٪ رغم الانخفاض الذي طرأ على حجم هذه الفئة حيث بلغ عددهن في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ نحو ٣٨٣٣ و٣٨٠٩ موظفة على التوالي.

جدول رقم (١)

توزيع العاملين حسب الجنس

العام	ذكور	%	إناث	%	المجموع	نسبة النمو %
١٩٩٨	٩٦٨٢	٧٢,٢	٣٧٢١	٢٧,٨	١٣٤٠٣	٠,٧
١٩٩٩	٩٤٠٩	٧١,٣	٣٧٨٦	٢٨,٧	١٣١٩٥	١,٦-
٢٠٠٠	٩٢٨٠	٧١,٠	٣٧٨٢	٢٩,٠	١٣٠٦٢	١,٠-
٢٠٠١	٩١١٧	٧٠,٤	٣٨٣٣	٢٩,٦	١٢٩٥٠	٠,٩-
٢٠٠٢	٩١٠٦	٦٩,١	٣٨٠٩	٣٠,٩	١٢٩١٥	٠,٣-

الاستقالات والتعيينات :

عينت البنوك في العام المنصرم ١٠٨٥ موظفاً وموظفة مقابل ١٠٤٢ في العام السابق. فيما بلغ عدد الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب ١١٢٠ موظفاً وموظفة مقابل ١١٢٧. ومن بين المعينين حديثاً شكل الذين لديهم خبرة مصرفية سابقة نحو ٤١,٦٪ فيما بلغت نسبة الذين لم يسبق لهم العمل في الحقل المصرفي ٥٨,٤٪.

وإذا ما بحثنا في توزيع المعينين حسب الجنس لوجدنا أن نسبة الإناث اللواتي انضممن للعمل لدى البنوك بلغت هذا العام ٨,٤٪ من إجمالي عدد الموظفات، وهذه النسبة تفوق النسبة المناظرة في فئة الذكور والتي بلغت ٦,٧٪.

أما بالنسبة للاستقالات فقد ناهزت نسبة الإناث المستقيلات ٩,٧٪ من مجموع العاملات في الجهاز المصرفي فيما بلغت نسبة الاستقالات بين الذكور ٨,٦٪.

وعليه فقد تميزت فئة الذكور بالاستقرار النسبي بالمقارنة مع فئة الإناث حيث بلغ معدل دوران الموظفين ١٥,١٪ بينما بلغ هذا المؤشر في فئة الإناث ١٨,١٪ أما المعدل العام لدوران العاملين في هذا القطاع فقد بلغ ١٨,٤٪ بالمقارنة مع ١٧,٣٪ في عام ٢٠٠١.

* تشمل الاحصائية العاملين في البنوك المرخصة ومؤسسات الأقراض المتخصصة .

جدول رقم (٢)

الاستقالات والتعيينات

العام	الاستقالات	التعيينات	معدل دوران الموظفين ٪
١٩٩٨	١٣١٧	١٢٢٤	١٩,٠
١٩٩٩	١٢٨٩	١٠٧٧	١٧,٩
٢٠٠٠	١٢٢٥	١٠٩٢	١٧,٧
٢٠٠١	١١٥٥	١٠٤٢	١٧,٣
٢٠٠٢	١١٢٧	١٠٩٢	١٨,٤

المؤهلات العلمية للموظفين

استمر المستوى العلمي للموظفين في القطاع المصرفي في التحسن عام ٢٠٠٢ حيث وصلت نسبة العاملين من حملة الشهادات الجامعية (دكتوراة، ماجستير وبكالوريوس) إلى ٤٥,٧٪ من إجمالي عدد الموظفين بالمقارنة مع ٤٣٪ في العام ٢٠٠١، بالمقابل استمر التراجع في نسبة العاملين من حملة التوجيهي فباتوا يشكلون في نهاية العام ١٤,٥٪ بعد أن وصلت نسبتهم في عام ٢٠٠١ إلى ١٥٪ وقد واكب ذلك انخفاض في نسبة العاملين من حملة الدبلوم المتوسط من ٢٨,٦٪ إلى ٢٦,٥٪، أما المستخدمون الذين يقل تحصيلهم العلمي عن الثانوية العامة فقد بلغت نسبتهم في نهاية العام ١٣,٣٪.

جدول رقم (٣)

توزيع العاملين حسب المؤهلات العلمية

العام	دكتوراة		ماجستير		بكالوريوس		دبلوم معهد		توجيهي		دون التوجيهي		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
١٩٩٨	١٧	٠,١	٤١١	٣,١	٤٥٨٥	٣٤,٢	٤٠٠٦	٢٩,٩	٢٢٩٠	١٧,١	٢٠٩٤	١٥,٦	١٣٤٠٣
١٩٩٩	١٧	٠,١	٤٤٧	٣,٤	٤٧٦٩	٣٦,١	٣٩٤٥	٢٩,٩	٢١٩٦	١٦,٦	١٨٢١	١٣,٨	١٣١٩٥
٢٠٠٠	٢٠	٠,٢	٤٨٨	٣,٧	٤٨١٥	٣٦,٩	٣٨٥٣	٢٩,٥	٢٠٨١	١٥,٩	١٨٠٦	١٣,٨	١٣٠٦٣
٢٠٠١	١٣	٠,١	٥١٨	٤,٠	٥٠٣٧	٣٨,٩	٣٧٠٤	٢٨,٦	١٩٤٣	١٥,٠	١٧٣٥	١٣,٤	١٢٩٥٠
٢٠٠٢	١٣	٠,١	٥٥٥	٤,٣	٥٣٣٤	٤١,٣	٣٤٢٢	٢٦,٥	١٨٧٣	١٤,٥	١٧١٨	١٣,٣	١٢٩١٥

التوزيع العمري للموظفين

يظهر الجدول رقم (٤) أن نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ سنة و٥٩ سنة قد ارتفعت هذا العام من ٣٠,٢٪ إلى ٣٠,٥٪، بالمقابل انخفضت نسبة العاملين في الفئات العمرية الأخرى فشكل العاملون الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً ١٢,٥٪ من إجمالي عدد الموظفين، علماً بانهم كانوا يشكلون في العام السابق ١٢,٦٪، وتراجعت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و٣٩ سنة من ٥٦,٦٪ إلى ٥٦,٤٪، أما الموظفون الذين تجاوزت أعمارهم ٦٠ عاماً ولا يزالون على رأس عملهم فقد بلغ عددهم في نهاية العام ٧٧ موظفاً.

جدول رقم (٤)

توزيع العاملين حسب الأعمار

العام	أقل من ٢٥ سنة		٢٥ - ٣٩ سنة		٤٠ - ٥٩ سنة		أكثر من ٦٠ سنة		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
١٩٩٨	١٧٢٠	١٢,٨	٧٦٧٠	٥٧,٢	٣٩٤٧	٢٩,٤	٦٦	٠,٥	١٣٤٠٣
١٩٩٩	١٧٤٧	١٣,٢	٧٥٧٧	٥٧,٤	٣٨٠١	٢٨,٨	٧٠	٠,٥	١٣١٩٥
٢٠٠٠	١٦٧٣	١٢,٨	٧٤٣٦	٥٦,٩	٣٨٧٠	٢٩,٦	٨٣	٠,٦	١٣٠٦٢
٢٠٠١	١٦٣٢	١٢,٦	٧٣٣٠	٥٦,٦	٣٩١٠	٣٠,٢	٧٨	٠,٦	١٢٩٥٠
٢٠٠٢	١٦١٤	١٢,٥	٧٢٨٥	٥٦,٤	٣٩٣٩	٣٠,٥	٧٧	٠,٦	١٢٩١٥

الوضع الاجتماعي للعاملين

وإذا ما بحثنا في الوضع الاجتماعي للعاملين في الجهاز المصرفي لوجدنا أن هذا العام قد شهد ارتفاعاً في نسبة الموظفين المتزوجين حيث وصلت إلى ٧١,٤٪ مقابل ٧٠,٦٪ في عام ٢٠٠١، بالمقابل تراجعت نسبة العاملين العازبين من ٢٩ إلى ٢٨,٦٪.

جدول رقم (٥)

توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي

العام	عازبون		متزوجون		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	
١٩٩٨	٤٢١٢	٣١,٤	٩١٩١	٦٨,٦	١٣٤٠٣
١٩٩٩	٤٠٨٧	٣١,٠	٩١٠٨	٦٩,٠	١٣١٩٥
٢٠٠٠	٤٠٥١	٣١,٠	٩٠١١	٦٩,٠	١٣٠٦٢
٢٠٠١	٣٧٥٦	٢٩,٠	٩١٤٥	٧٠,٦	١٢٩٥٠
٢٠٠٢	٣٦٩٤	٢٨,٦	٩٢٢١	٧١,٤	١٢٩١٥

البيانات المالية الختامية وتقرير مدققي الحسابات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢

تقرير مدققي الحسابات

السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن المحترمين
جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

لقد قمنا بتدقيق الميزانية العمومية لجمعية البنوك في الأردن – جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة – عمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢، وبياني الإيرادات والمصروفات والوفر المتحقق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة الجمعية، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وإنجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري. ويشمل التدقيق الفحص على أساس إختباري للأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية، كما يشمل تقييماً للمبادىء المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وتقييماً للعرض الإجمالي للبيانات المالية، وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً للرأي الذي نبديه.

تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، وإن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من حيث جميع النواحي المادية الوضع المالي لجمعية البنوك في الأردن – جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة – عمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢، ونتائج أعمالها والوفر المتحقق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ونقترح على الهيئة العامة للجمعية المصادقة على البيانات المالية المرفقة، كما قدمت من مجلس الإدارة.

مأمون «محمد نور» فاروقه
مدقق مجاز رقم ٢٦٥ فئة (أ) وممارس
من مأمون فروقه وشركاه
عمان في ٢ شباط ٢٠٠٣

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢

بيان أ

٢٠٠١	٢٠٠٢	الموجودات	٢٠٠١	٢٠٠٢	المطلوبات والوفر المتراكم
دينار أردني	دينار أردني	الموجودات المتداولة	دينار أردني	دينار أردني	المطلوبات المتداولة
٥٠٠	٥٠٠	نقد في الصندوق	٥,١٩٣	١,٨٧٩	بنك دائن
١٩٢,٢٩٣	٣٥٦,٣٢٨	نقد لدى البنوك	٤,٣٣٩	٦,٠٣٩	ذمم دائنة
٨,٨٩٨	٢٢,٠٣٦	رسوم عضوية غير مسددة	١,٥٨٠	٢,١٦٤	مصاريف مستحقة
١٧,١١٢	١٢,٨٤٧	تأمينات مستردة وأرصدة مدينة أخرى	٧,٥٦١	٧,٥٦١	أمانات أخرى
١,٠٢٣	٢,٣٩١	مصاريف مدفوعة مقدماً			
			١٨,٦٧٣	١٧,٦٤٣	مجموع المطلوبات المتداولة
٢١٩,٨٣٦	٣٩٤,١٠٢	مجموع الموجودات المتداولة	٢٤,٩٣٦	٣٨,١٠٧	مخصص تعويض ترك الخدمة
		الموجودات الثابتة			الوفر المتراكم
٢,١٢٥,١٩٩	٢,١٣٤,٦٧٥	التكلفة	٢,١٢٠,٧٩٨	٢,٠٧١,٤٩٤	الوفر المدور
(٢٢٩,٩٢٢)	(٢٩٠,٠٩٠)	الاستهلاك المتراكم	(٤٩,٣٠٤)	١١١,٤٤٣	وفر (عجز) السنة – بيان ب
١,٨٩٥,٢٧٧	١,٨٤٤,٥٨٥	صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة – ايضاح ٣	٢,٠٧١,٤٩٤	٢,١٨٢,٩٣٧	مجموع الوفر المتراكم
٢,١١٥,١٠٣	٢,٢٣٨,٦٨٧	مجموع الموجودات	٢,١١٥,١٠٣	٢,٢٣٨,٦٨٧	مجموع المطلوبات والوفر المتراكم
		حساب نظامي			حساب نظامي
٨٨,٨٠٤	٠٠٠	نقد لدى البنوك – ايضاح ٦	٨٨,٨٠٤	٠٠٠	أمانات حملة التبرعات للجاليات العربية والإسلامية – ايضاح ٦

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

بيان الإيرادات والمصروفات والوفر المتحقق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢

بيان ب

٢٠٠١ دينار أردني	٢٠٠٢ دينار أردني	
		الإيرادات
٢٤٨,٢٧٦	٢٨٣,١٦٥	رسوم إشتراك
٥٨,٧٠٧	٥٠,٥٨١	مجلة البنوك في الأردن
٥,٠٦٠	١٠,٦٩٥	فوائد بنكية دائنة
٩,٥٠٧	٨١٦	إيرادات أخرى
٣,٥٩١	...	دورات تدريبية
٥٨	١٥	دليل البنوك
١٦٥	٦٠	المرشد
١,٨٥٠	٢,٤٩٤	قاعة الإحتفالات
٣٢٧,٢١٤	٣٤٧,٨٢٦	مجموع الإيرادات
(٢٢٨,٧٨١)	(٢٣٦,٣٨٣)	المصاريف الإدارية والعمومية - إيضاح ٤
(١٤٧,٧٣٧)	...	تسوية ذمم عضوية
(٤٩,٣٠٤)	١١١,٤٤٣	وفر (عجز) السنة المتحقق - بيان أ

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢

بيان ج

٢٠٠١ دينار أردني	٢٠٠٢ دينار أردني	
		التدفق النقدي من عمليات التشغيل
(٤٩,٣٠٤)	١١١,٤٤٣	وفر (عجز) السنة المتحقق
٥,٧٩٦	١٣,١٧١	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
٥٩,٥٨٩	٦٠,١٦٨	الإستهلاك السنوي
١٦,٠٨١	١٨٤,٧٨٢	صافي الدخل قبل التغير في رأس المال العامل
		(الزيادة) النقص في الموجودات المتداولة
٢٣٤,٧٧٣	(١٣,١٣٨)	رسوم عضوية
(٣,٩٧١)	٤,٢٦٥	تأمينات مستردة وأرصدة مدينة أخري
١٨٦	(١,٣٦٨)	مصاريف مدفوعة مقدماً
		الزيادة (النقص) في المطلوبات المتداولة
(١٠)	١,٧٠٠	ذمم دائنة
(٦,٩٨٤)	٥٨٤	أرصدة دائنة أخرى
٢٤٠,٠٧٥	١٧٦,٨٢٥	صافي النقد الناتج عن عمليات التشغيل
		التدفق النقدي من عمليات الإستثمار
(٢,٧٣٤)	(٩,٤٧٦)	شراء موجودات ثابتة
		التدفق النقدي من عمليات التمويل
(١١٣,٠٨٥)	(٣,٢١٤)	بنك دائن
١٢٤,٢٥٦	١٦٤,٠٣٥	صافي الزيادة في النقد خلال السنة
٦٨,٥٣٧	١٩٢,٧٩٣	رصيد النقد في بداية السنة
١٩٢,٧٩٣	٣٥٦,٨٢٨	رصيد النقد في نهاية السنة

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية

١. تسجيل الجمعية وغاياتها

لقد تم تسجيل الجمعية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الإعتبارية والإستقلال الإداري والمالي، إستناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ومعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١ بهدف رعاية مصالح الجمعية وأعضائها من البنوك والشركات المالية وتوثيق أسس التعاون بينهم وتبادل المعلومات والخبرات المصرفية وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها وتعزيز التعاون مع البنك المركزي في مجال تنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وتقديم الخدمات الإستشارية للأعضاء في مجال عملهم.

٢. السياسات المحاسبية الهامة

أ. يتم استهلاك الموجودات الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت حسب النسب السنوية التالية:-

الأراضي	لا تستهلك
المباني	٢٪
الأثاث	١٠٪
الأجهزة والمعدات	١٥٪
أجهزة الحاسوب	٢٠٪
الكتب	١٠٪

ب. تتبع الجمعية الأساس النقدي في إثبات إيرادات الإشتراك بمجلة البنوك في الأردن في حين تتبع أساس الإستحقاق في قيد المعاملات المالية الأخرى.

٣. الموجودات الثابتة

يتألف هذا البند مما يلي :-

٢٠٠٢	٢٠٠١	
دينار أردني	دينار أردني	
٣٢٦,٤٧٧	٣٢٦,٤٧٧	أرض الجمعية
١,٥٥٧,٣٨٨	١,٥٥٧,٣٨٨	مبنى الجمعية
(١٥٥,٦٩١)	(١٢٤,٥٤٣)	الاستهلاك المتراكم
١,٤٠١,٦٩٧	١,٤٣٢,٨٤٥	صافي القيمة الدفترية لمبنى الجمعية
٨٩,٨٠٦	٨٢,٠٢٢	الأجهزة والمعدات
(٥٩,٠٤٧)	(٤٦,٠٠٣)	الاستهلاك المتراكم
٣٠,٧٥٩	٣٦,٠١٩	صافي القيمة الدفترية للأجهزة والمعدات
١٥٨,٠٧٩	١٥٧,٧٥٩	الأثاث
(٧٥,٠٤٦)	(٥٩,٢٦٨)	الاستهلاك المتراكم
٨٣,٠٣٣	٩٨,٤٩١	صافي القيمة الدفترية للأثاث
٢,٩٢٥	١,٥٥٣	كتب
(٣٠٦)	(١٠٨)	الاستهلاك المتراكم
٢,٦١٩	١,٤٤٥	صافي القيمة الدفترية للكتب
١,٨٤٤,٥٨٥	١,٨٩٥,٢٧٧	صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة

٤. المصاريف الإدارية والعمومية

يتألف هذا البند مما يلي :-

٢٠٠١	٢٠٠٢	
دينار أردني	دينار أردني	
٥٨,١٤٨	٦٦,٩٣٨	رواتب وأجور وعلاوات
٥,٧٣٧	٦,٥٥٧	مساهمة الجمعية في الضمان الاجتماعي
٤,٢٠٠	٤,٧٥٨	مساهمة الجمعية في صندوق الإدخار
١,٩٧٩	١,٢٤٦	ندوات داخلية وتدريب وأبحاث
٣,٠٠٠	٤,٧٥٠	إستشارات
٤١	٧٢	تنقلات ومواصلات
٤,٩٤٨	٣,٤٠٦	معالجات طبية
٧,٤٣٥	٨,٣٩٥	كهرباء، وماء ومحروقات
١٦,٠٦٠	٨,٠١٦	ضيافة ومتفرقة
٥,٠٣٥	٢,٨٩٦	برق وبريد وهاتف
٧,٠٥٠	٧,٠٥٠	رسوم مستقفات
٧٩	٠٠٠	فوائد بنكية وعمولات
٦٨٥	٦٢٠	لوازم مكتبية
٣,٧١٠	٢,٦١٥	قرطاسية ومطبوعات
٥,٧٩٦	١٣,١٧١	تعويض ترك الخدمة
٦,٤٤٥	٤,٧٨٧	صيانة وتصليحات
١,٣٥٦	٧٠٧	السيارات
١,٢٧٨	١,٤٠٧	تأمين
١,٥١٢	١,٤٥٧	حديقة الجمعية
٥٩,٥٨٩	٦٠,١٦٨	الإستهلاكات
٣٤,٠٢٠	٣٦,٤٨٩	مجلة البنوك في الأردن
٦٧٨	٦٧٨	أتعاب تدقيق
٠٠٠	٢٠٠	كاتب العدل
٢٢٨,٧٨١	٢٣٦,٣٨٣	المجموع

٥. عام

لا تتضمن حسابات الجمعية حسابات صندوق إدخار موظفي الجمعية، والبالغ مجموعها بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢ مبلغ ٩,٥٧٠ دينار (فقط تسعة آلاف وخمسمائة وسبعون ديناراً أردنياً لاغير).

٦. حساب نظامي

باجتماع المدراء العامين للبنوك والمؤسسات المالية الأعضاء المنعقد بتاريخ ١١ تشرين الأول ٢٠٠١ والتي تمت الموافقة بالإجماع على التبرع وتقديم دعم مالي لا يقل عن خمسة آلاف دولار أمريكي من الحسابات الخاصة للأعضاء والأفراد والمؤسسات الأخرى على أن ترسل باسم المجتمع الأردني لمساعدة الجالية العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبتنسيب من معالي وزير الخارجية إلى عطوفة رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن فقد تقرر فتح حساب خاص لدى بنك الإسكان/ الفرع الرئيسي، للتبرع في الحساب الجاري رقم (٠٠١٧٢٣٣١٧٠٢٠١) باسم (جمعية البنوك في الأردن - التبرعات للجالية العربية والإسلامية بأمريكا)، وبلغت قيمة التبرعات مبلغ ١٢٥,٤٢٩ دولار أمريكي (فقط مائة وخمسة وعشرون ألف وأربعمائة وتسعة وعشرون دولاراً أمريكياً لا غير) وتعادل مبلغ ٨٨,٨٠٤ دينار أردني (فقط ثمانية وثمانون ألفاً وثمانمائة وأربعة دنانير أردني لا غير)، وقد تم تحويل تلك المبالغ المتجمعة لمستحقيها وفقاً لتعليمات وزارة الخارجية خلال العام ٢٠٠٢.